مركز صنعاء

الحرب على آثار اليمن



أضرار لحقت بالمتحف الوطني في صنعاء جراء الغارات الجوية الإسرائيلية، 11 سبتمبر 2025 // صورة مركز صنعاء

محمد علي ثامر

24 أبريل، 2026

مركز صنعاء هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

جميع الحقوق محفوظة © 2026، لـ مركز صنعاء.

تظل آثار اليمن رهينةً لقرون من النهب والتهريب والاتجار غير المشروع، وهي ممارسات متجذرة في نمط متواصل من الاستغلال الاستعماري يمتد إلى القرن التاسع عشر. في مذكرات رحلته «رؤية اليمن»، يرصد العالم اليمني اليهودي حاييم حبشوش افتتان المستشرقين الغربيين بالثروة الحضارية والأثرية لليمن، مستنداً إلى تجربته في مرافقة المستشرق الفرنسي جوزيف هاليفي في بعثة أثرية إلى اليمن، بيد أن هذا الافتتان سرعان ما انزلق بشكل متكرر إلى النهب، وفي ظل الاستعمار البريطاني، غدت عدن مركزاً رئيسياً للاتجار بالآثار. يُشير العالم والأثري اليمني محمد عبد القادر بافقيه، في كتابه «المستشرقون وآثار اليمن» الصادر في ثمانينيات القرن الماضي إلى أن «قانون عدن كان إرادة المستعمر، التي لم تتعارض مع تشجيع الاتجار بالآثار رغم العلم بأنها مسروقة»، ومن ثَمَّ لا تزال المتاحف البريطانية تزخر اليوم بآلاف القطع الأثرية اليمنية.[1]

بات عدد كبير من القطع الأثرية اليمنية النفيسة مُهرَّباً خارج البلاد، وبينما تحتضن المتاحف حول العالم كثيراً منها، يُفاقم هذا الوضعَ النزاعُ المستمر في اليمن، الذي أفضى إلى تصاعد حاد في الانتهاكات بحق المواقع الأثرية والمعالم التاريخية والمتاحف. اتخذت هذه الانتهاكات أشكالاً متعددة، شملت القصف الجوي والهجمات البرية والتفجيرات وأعمال الهدم وسائر أشكال الإضرار، فقد جرى توظيف بعض المواقع الثقافية عمداً لأغراض عسكرية من قِبَل أطراف النزاع، وطالت الاستهدافات مواقع ثقافية دون تمييز، بما في ذلك الغارات الجوية للتحالف بقيادة السعودية، و الضربات التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل، و التي لا تزال أضرارها بحاجة إلى تقييم واف. أفضت هذه الهجمات مجتمعةً إلى خسارة فادحة لا تُعوَّض، تنهش بسرعة في جسد التراث الحضاري اليمني.

تغطي هذه المادة الاعتداءات على التراث الثقافي خلال اثني عشر عاماً: بين 2014 و 2025. استُقيت المعلومات من خبرة الكاتب بوصفه المدير العام للإحصاءات الثقافية بوزارة الثقافة (صنعاء)[2] منذ العام 2011، ومن إسهاماته في إعداد «الأطلس الأثري اليمني» (2014)، وكتالوج «عاصفة على التاريخ» حول تدمير التراث الثقافي (2018)، وجملة من التقارير السنوية لمؤشرات الثقافة التي أصدرتها الوزارة، وبالرغم من أن بعض هذه الأعمال، بما فيها المؤشرات الثقافية السنوية، لا تزال سجلات داخلية غير منشورة، فإنها تمثل جهوداً لجمع البيانات اضطلع بها الكادر الفني للوزارة خلال تلك الفترة. يستند التحليل أيضا إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء بصنعاء، ومشروع بيانات اليمن، وهو مبادرة مستقلة لجمع البيانات المتعلقة بالحرب ونشرها، بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة.

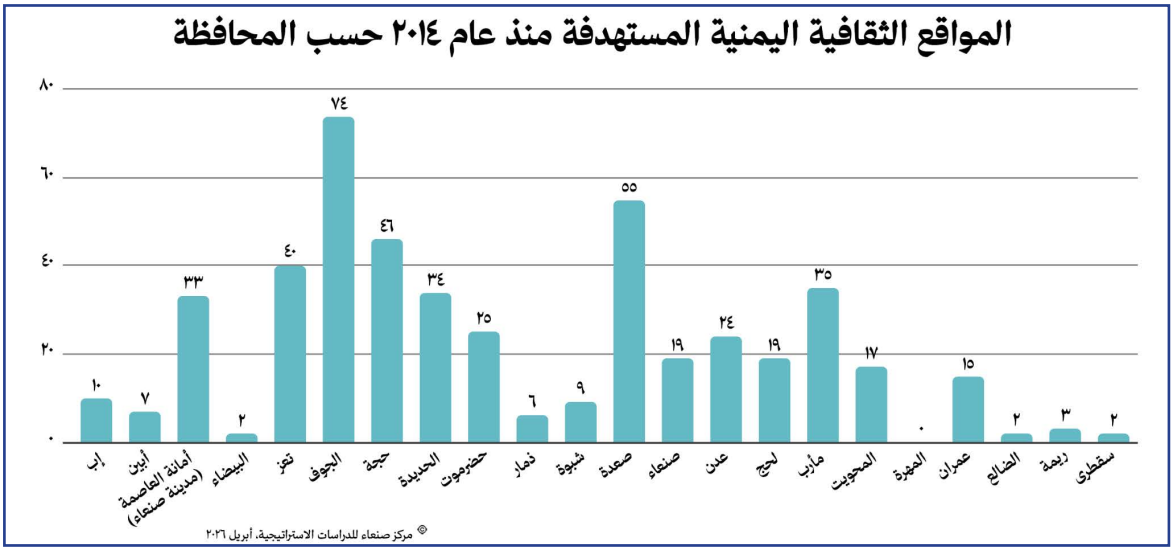
[1] محمد عبد القادر بافقيه، المستشرقون وآثار اليمن، المجلد الأول، الطبعة الأولى، 1988، ص 33-34، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء.

[2] انقسمت وزارة الثقافة، شأنها شأن سائر الوزارات الحكومية اليمنية، إلى كيانين خلال النزاع: يعمل أحدهما تحت سلطة الحوثيين في صنعاء، والآخر في عدن تحت سلطة الحكومة المعترف بها دولياً.

إرث مهدد: الاعتداءات على التراث

وثّق «الأطلس الأثري اليمني»، الصادر عن وزارة الثقافة (صنعاء، 2318 موقعاً أثرياً مختلفا في مختلف أنحاء الجمهورية حتى 2014، وهو العام الذي توقفت فيه المسوحات والبعثات في اليمن.[3] واستناداً إلى بيانات مُجمَّعة من المؤشرات السنوية لوزارة الثقافة للأعوام 2015-2025، وكتاب الإحصاء السنوي لعام 2023، الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء في صنعاء،[4] ومشروع بيانات اليمن (2015-2025)،[5] فقد تعرّض نحو 477 موقعاً من هذه المواقع للتدمير في اليمن خلال سنوات الحرب (الشكل ا). ويمتد هذا التدمير - كلياً كان أم جزئياً - إلى أبرز معالم اليمن، بما في ذلك الأضرار التي لحقت بالمدن اليمنية الخمس المدرجة في قائمة التراث العالمي، وهي: مدينة صنعاء القديمة، وزبيد، وشبام حضرموت، ومملكة سبأ القديمة في مأرب وصرواح. كما تضررت ثمانية مواقع مدرجة في القائمة التمهيدية للتراث العالمي، هي: صعدة، وثُلا، وبراقش، وجبلة، وتعز، والمخا، وحريب، وشبام كوكبان، فضلاً عن ترشيحات أخرى قُدِّمت إلى اليونسكو، تشمل مدينة إب القديمة وعدن، ومواقع عدة في حجة.

الشكل 1



مصدر الأشكال 1-3: بيانات مُجمَّعة من المؤشرات السنوية لوزارة الثقافة للأعوام 2015-2025، والكتاب الإحصائي السنوي لعام 2023، الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء (صنعاء)، ومشروع بيانات اليمن (2015-2025).

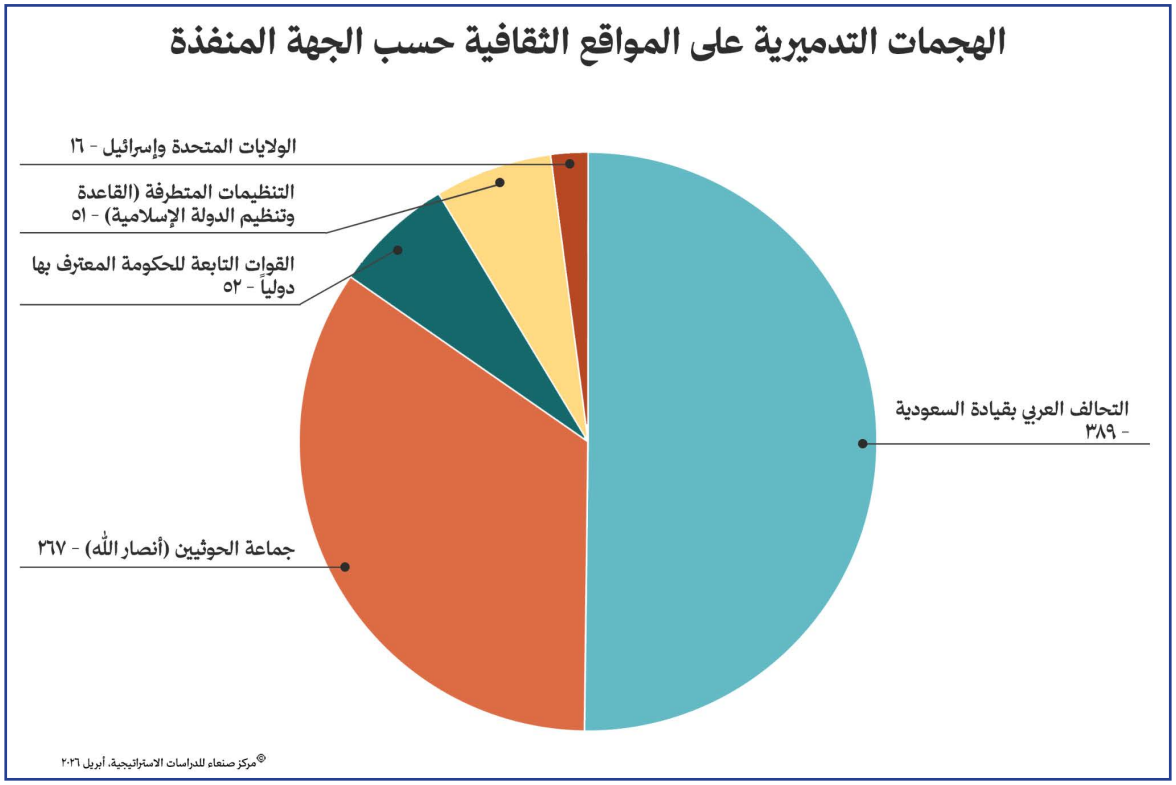
[3] «الأطلس الأثري اليمني: المواقع الأثرية والمعالم التاريخية في أرجاء اليمن»، وزارة الثقافة، صنعاء، 2014، ص 1-10.

[4] انقسم الجهاز المركزي للإحصاء بدوره خلال النزاع إلى كيانين، أحدهما في صنعاء والآخر في عدن.

[5] قاعدة بيانات مشروع بيانات اليمن متاحة للعموم، وتوفر مجموعات بيانات بصيغة ملف إكسل توثّق الغارات الجوية التي شنّها التحالف بقيادة السعودية، والولايات المتحدة، وإسرائيل. انظر: https://yemendataproject.org/

حلّت محافظة الجوف في المرتبة الأولى من حيث عدد الهجمات على المواقع الثقافية، تلتها صعدة، وحجة، وتعز، ومأرب، ومدينة صنعاء (أمانة العاصمة)، وتوزعت بقية الحوادث على المحافظات الأخرى، لتبلغ في المجموع 775 عملية تدميرية موثَّقة نفّذتها مختلف أطراف النزاع (انظر الشكل 2).

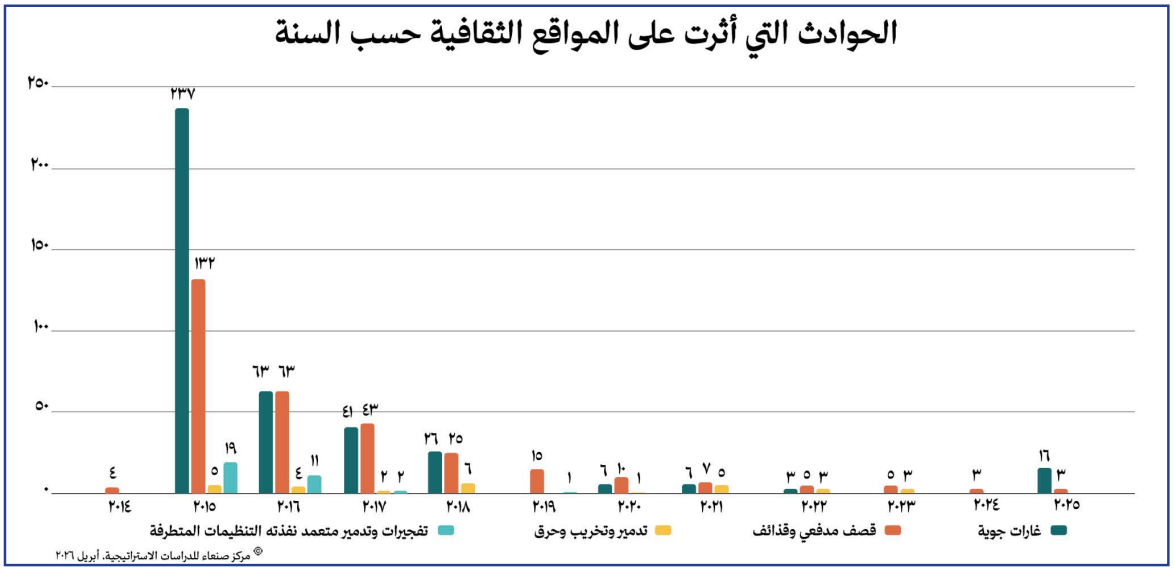
الشكل 2



الهجمات التدميرية على المواقع الثقافية بحسب طرف النزاع استأثر التحالف بقيادة السعودية بنصيب الأسد بواقع 389 عملية،[6] تليه جماعة الحوثيين 267 عملية، كما جرى توثيق استخدام الحوثيين للمواقع الأثرية لأغراض عسكرية، وشنّ أعمال عدائية من الحصون التاريخية؛ ففي أغسطس 2014، سيطر مقاتلوهم على مدينة براقش الأثرية واتخذوها موقعاً عسكرياً، مما جعلها هدفاً لغارات جوية عديدة شنّها التحالف بقيادة السعودية، وقبيل انسحابها مطلع أبريل 2016، زرعت قوات الحوثيين الألغام على أطرافها، وفي مناطق أخرى من اليمن، طالت الأضرار أضرحة دينية عدة، ومُحيت أخرى كلياً، بما في ذلك عمليات هدم متعمَّدة نفّذتها جماعات متطرفة كتنظيمَي القاعدة وداعش.

[6] توفر قاعدة بيانات مشروع بيانات اليمن معلومات مفصّلة عن عدد الغارات الجوية التي استهدفت اليمن خلال الفترة 2015-2025، مع ملف إكسل مستقل لكل طرف. تشمل هذه الملفات: الغارات الجوية للتحالف بقيادة السعودية (قاعدة بيانات الغارات الجوية المنشورة، من 26 مارس 2015 إلى 30 أبريل 2022)؛ وإسرائيل (الضربات الإسرائيلية، يوليو 2024 - يونيو 2025)؛ والولايات المتحدة (عملية الراكب الخشن، 15 مارس - 6 مايو 2025).

الشكل 3



الحوادث المؤثرة على المواقع الثقافية بحسب السنة يَبرُز عام 2015 بوصفه العام الأشد تدميراً في تاريخ التراث الأثري اليمني، وفي حين شكلت الغارات الجوية نسبة كبيرة من الأضرار، فإن تصدر هذا العام يعكس واقعا معقدا؛ إذ كثيرا ما كانت العملية العسكرية الواحدة تشمل ضربات وعمليات قصف متعددة، رغم أنها كانت تسجل في كثير من الأحيان بوصفها حادثة واحدة، وإلى جانب القصف الجوي، تعرضت المواقع الثقافية لمزيد من الدمار جراء هجمات برية، شملت زرع الألغام الأرضية وهجمات السيارات المفخخة التي نفّذتها أطراف كتنظيم القاعدة في جزيرة العرب.

نهب المتاحف اليمنية

خلال النزاع، تعرضت المتاحف الوطنية اليمنية لعمليات نهب وتدمير واسعة طالت محتوياتها، فقد نُهب أو تضرر اثنا عشر متحفاً من أصل 22 متحفاً في البلاد. في مقدمة هذه الكوارث تدمير المتحف الإقليمي بذمار، الذي كان يضم 12500 قطعة، كما تعرض المتحف الحربي بعدن والمتحف الوطني بتعز، الذي كان يحوي 45000 قطعة أثرية، للتدمير، ونُهبت متاحف أخرى في عدن والمكلا وعتق. نُهبت أيضا متاحف محافظة إب (العود، والمشنة، وظفار، وجبلة) بشكل شبه كامل، وصودرت معظم مقتنيات المتحف الحربي بصنعاء، وأصبحت المتاحف التي تعرضت للقصف خلال النزاع عرضةً للنهب بوجه خاص، وشهدت عمليات سرقة متعددة لمحتوياتها، كل ذلك جرى بموافقة أطراف النزاع أو بتسهيل منها، على الرغم من النداءات الدولية المتكررة لحماية الآثار.

النهب والاتجار غير المشروع

أفرزت الحرب المستمرة موجة جديدة من النهب تطال المواقع الثقافية اليمنية، لا سيما في مأرب والجوف وشبوة. يمكن تصنيف حفاري هذه المواقع خارج القانون (النباشين)، الذين ازدادت شراستهم يوماً بعد يوم، إلى فئتين: الباحثون عن الذهب، والباحثون عن القطع الأثرية. يستهدف الباحثون عن الذهب القبور الأثرية القديمة، وخاصة تلك المنحوتة في الجبال على يد السبئيين والحميريين، فيحفرون ويخرّبون وينقبون الأنفاق بحثاً عن الكنوز، وكثيراً ما يُفضي ذلك إلى تدنيس وتخريب هذه المواقع التاريخية، كما يظهر في منطقتي ماوية بمحافظة تعز وظفار بمحافظة إب، فضلاً عن التعدي على المومياوات الأثرية وتخريبها.

بالمقابل، حوّل الباحثون عن القطع الأثرية تجارة الآثار إلى سوق سوداء رائجة ومربحة، يُيسّر السماسرة والتجار من خلالها تدفق المسروقات إلى المزادات الدولية والمجموعات الخاصة، ومع تنامي الطلب، باتت عمليات النهب أكثر دقة وتركيزاً، مما يزيد من الأضرار اللاحقة بالتراث الأثري اليمني. يجعل الانفلات الأمني واستمرار العمليات العسكرية وغياب التنسيق بين الفصائل المتحاربة حماية هذه المواقع أمراً بالغ الصعوبة.

تشير التقارير إلى أن مئات المواقع الأثرية تعرضت للنهب خلال الحرب، وقد سُجّل عام 2023، بوصفه الأشد في هذا الشأن، غير أنه لا توجد إحصاءات وطنية شاملة تتيح أرقاماً دقيقة، إذ تستند البيانات المتاحة في العادة إلى دراسات ميدانية، أو مشاريع توثيق محلية، أو تقارير وتقييمات صادرة عن منظمات دولية، وهي جهود تعذّر إنجازها في ظل ظروف الحرب.[7] نتيجةً لذلك، يستحيل تحديد العدد الدقيق للقطع المسروقة أو المواقع المحددة التي انتُزعت منها، وقد فقدت كثير من هذه القطع جزءاً كبيراً من قيمتها العلمية والمعلومات السياقية التي كان يمكن استخلاصها منها، لأن المواقع التي أُخذت منها مجهولة.[8] وتتراوح التقديرات المتعلقة بعدد القطع الأثرية اليمنية الموجودة في الخارج بين 10 آلاف و14 ألف قطعة، وبحسب الهيئة العامة للآثار والمتاحف في (صنعاء)، التي أصدرت قوائم بالآثار المنهوبة، هُرّبت ثمانية آلاف قطعة أثرية خارج اليمن خلال سنوات الحرب.

[7] مقابلة مع د. حسين العيدروس، مدير عام الآثار بسيئون، 11 سبتمبر 2025.

[8] د. منير العريقي، «الآثار اليمنية ومخاطر الحرب والكوارث الطبيعية»، حولية الاتحاد العام للآثاريين العرب، العدد (24)، 2021، ص 560.

غياب الرقابة والشفافية

تخضع آثار اليمن تقليديا لسلطة الهيئة العامة للآثار والمتاحف، وهي الجهة الرسمية المكلّفة بحمايتها ودراستها والتعريف [9]بها، وقد بدأت مأسسة علم الآثار في اليمن عقب ثورة الـ26 من سبتمبر 1962،بإنشاء الإدارة العامة للآثار عام 1963، ثم الهيئة العامة للآثار ودور الكتب عام 1973، وجرت جهود موازية في جنوب اليمن، حيث أُسست إدارة للآثار بعدن عام 1962. عقب تحقيق الوحدة عام 1990، اندمجت هذه الكيانات تحت مظلة وزارة الثقافة، واليوم تقف الهيئة العامة للآثار والمتاحف بوصفها الوريث الرئيسي لتلك المبادرات المبكرة، مضطلعةً بصون الإرث التاريخي الغني لليمن والتعريف به.

غير أن عمل الهيئة توقف إلى حد بعيد منذ اندلاع الحرب، وتوقفت المسوحات الأثرية، وغادرت البعثات الأجنبية، ولم تعد الآثار ضمن أولويات أي من أطراف النزاع، المنشغلة بالنزاع والمتهربة من تحمّل مسؤولية الحفاظ على التراث الثقافي.[10]

رغم كل ذلك، فإن هذه المسؤولية لا يمكن التنصل منها أو إلقاء تبعاتها على الآخرين، ولا يكفي في مواجهتها إصدار بيانات الإدانة، فهي مسؤولية راسخة في أطر قانونية محلية ودولية، تشمل قانون الآثار اليمني (1994)، واتفاقية لاهاي لعام 1954، لحماية الممتلكات الثقافية، واتفاقية اليونسكو لعام 1970، بشأن الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، واتفاقية التراث العالمي لعام 1972، وغيرها. تؤكد الدعوات المتكررة الصادرة عن اليونسكو ضرورة التحرك لحماية التراث الثقافي، وشملت المبادرات الدولية في هذا السياق عقد اجتماع لمجلس الأمن في 30 نوفمبر 2017، ركز على حماية الممتلكات الثقافية، واعتماد قرار الأمم المتحدة رقم 2347 بشأن حماية التراث الثقافي، إلى جانب مطالبة باحثين فرنسيين مجلس الأمن بإصدار قرار يحظر تهريب الآثار اليمنية والاتجار بها، على غرار القرارات المتعلقة بالآثار العراقية والسورية. كما دعت سلطات الآثار والخبراء الدوليون والبعثات الدبلوماسية الأجنبية ومنظمات المجتمع المدني وأساتذة يمنيون إلى محاسبة أطراف النزاع على ما تتعرض له الآثار اليمنية.

[9] كانت الهيئة العامة للآثار والمتاحف في عدن تعمل سابقا كفرع للهيئة العامة للآثار والمتاحف في صنعاء. ومنذ اندلاع الحرب، أصبحت كيانا مستقلا، من دون أي تنسيق بين الجانبين.

[10] د. منير العريقي، المرجع السابق، ص 557.

كيف ننقذ تراثنا؟

إذا استمر الوضع على حاله، فإن آثار اليمن تواجه مستقبلاً قاتماً للغاية. ثمة حاجة ماسة إلى رفع مستوى الوعي وتثقيف العموم بأهمية الآثار والمواقع الثقافية بوصفها كنوزاً تاريخية لا تُعوَّض يجب الحفاظ عليها، والمناصرة لإدراجها في المناهج الدراسية وخطط التنمية والسياسة الوطنية. كما ينبغي إصدار دليل شامل يحصر ويوثق المواقع الأثرية المدمرة والقطع الأثرية المهرَّبة والمباعة في الخارج، ليكون مرجعاً قانونياً للجهات المختصة ومرجعاً أكاديمياً للباحثين. في الوقت ذاته، ينبغي حث جميع أطراف النزاع على توقيع ميثاق شرف بالامتناع عن استهداف الآثار ومواقعها. يُضاف إلى ذلك إصدار قرار أممي يُجرّم بيع الآثار اليمنية والاتجار بها.

لم تحصد الحرب الأهلية اليمنية أرواح البشر وحسب، بل طعنت في صميم روح اليمن المتجسدة في إرثه العريق وآثاره الخالدة، وما لم تُتخذ إجراءات عاجلة، فإن العالم سيخسر إرث إحدى أقدم الحضارات الإنسانية وأغناها.

محمد علي ثامر، يشغل منصب المدير العام للإحصاءات الثقافية بوزارة الثقافة منذ العام 2011. كما يرأس مكتب الأمل للاستشارات والدراسات منذ العام 2017. وهو صحفي ومؤلف غزير الإنتاج، تولّى رئاسة تحرير مجلة اليمانية، وأسهم في عدد من المنابر الدولية، من بينها جريدة الجريدة الكويتية ومجلة صدى التابعة لمؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. وتتنوع مؤلفاته المنشورة في موضوعات عدة، تشمل البحث التاريخي والدراسات الثقافية والروايات.

ملاحظة تحريرية: حُدث هذا النص لتصحيح خطأ في إسناد مصدر يتعلق بالقطع الأثرية في المتحف الوطني بصنعاء. ويأسف مركز صنعاء لهذا الخطأ.

أُنتج هذا المنشور في إطار المرحلة الثانية من منتدى سلام اليمن، وهو مبادرة أطلقها مركز صنعاء تهدف إلى تمكين الجيل القادم من الشباب اليمني وناشطي المجتمع المدني من الانخراط في القضايا الوطنية المحورية. يحظى المنتدى بتمويل من حكومة مملكة هولندا.



www.sanaacenter.org